# طوق وحدود فاصلة اقتصادية وسياسية

يلتقي الفلسطينيون والاسرائيليون، من طريقين متعاكسين، على ان فرض الطوق الامني من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية على الارض المحتلة، منذ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩٣، لن ينتهي بطريقة تقليدية؛ لكنهم يختلفون في ما يأمل به كل منهما بما سينتهي اليه هذا الطوق. وفيما يضغط الفلسطينيون باتجاه التخلّص من وطأة الطوق الامني والحصار المفروض على مناطقهم، فانهم يأملون ان ينتهي هذا الخلاص بفصل الارض المحتلة عن اسرائيل في إطار مفاوضات السلام الثنائية بين الجانبين. أمّا الاسرائيليون فهم على الرغم من اتفاقهم على استمرار فرض الطوق الامني وتجنّب تحديد وقت معيّن لرفعه عن الارض الفلسطينية المحتلة، فانهم يتوزّعون بين مؤيد لعودة تدريجية الى الاوضاع على أساس ما حققه الطوق من «نجاحات أمنية»، وعلى أساس كون هذه «النجاحات» التغيير الابرز في العلاقة ما بين سلطات الاحتلال وهذه الاراضي، وبين مؤيد لتثبيت الفصل الذي أوجده الطوق وتطويره باتجاه الانسحاب من قطاع غزة أولاً واقامة «حكم ذاتي» فلسطيني فيه، يمكن ان يشكّل نموذجاً لتسوية مرحلية يتمّ التوصل اليها لاحقاً بشأن الاوضاع في الضفة الفلسطينية.

لكن الجدل الذي تواصل منذ ما يزيد على الشهرين لم يغيّر من الاوضاع المتفاقمة التي أوجدها الطوق الامني، بل زاد من مفاقمتها بطريقة باتت تهدّد بانهيار الوضع الاقتصادي في الارض المحتلة وانتشار المجاعة وخصوصاً في بعض مناطق قطاع غزة الاكثر فقراً. وقد حذّر المحاضر في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، د. عاطف علاونة، من النتائج المترتبة على استمرار فرض الطوق الامني والحصار على الارض المحتلة، وفي مقدم ذلك ظهور جيوب فقيرة جداً تكون في حاجة الى مساعدات عينية وغذائية، كذلك، استهلاك رأس المال الفلسطيني نتيجة تحوّل قسم منه، وبيع الممتلكات وانفاق المدخّرات في تمويل النفقات الاستهلاكية ممّا يؤدي الى كارثة اقتصادية قد تظهر في شكل جوع وفقر متزايدين (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٥/٣١).

هذه التطوّرات لم تكن بعيدة من استهدافات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي أرادت استثمار الضغوطات المادية والاقتصادية، وحتى عمليات القمع اليومي للمواطنين في الارض المحتلة، في عملية التفاوض السياسية الجارية. ذلك جعل ما يحدث في الضفة والقطاع «معركة بشأن الشروط المستقبلية للانسحاب» من غزة أولاً (زئيف شيف، «حرب خاسرة في غزة»، **الدستور**، عمّان، ١٩٩٣/٤/٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٤/٢). ومع هذا الاستنتاج زاد الاعتقاد بأن اسرائيل قد تعرض على الفلسطينيين، في خلال المفاوضات، ورقة عمل تتضمّن مقترحات لاقامة «حكم ذاتي» في غزة. وعزّز من هذا الاعتقاد تصريح لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، دعا الى التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين حول «اعلان مبادىء»، ثمّ «أكون مستعداً، بعد ذلك، للقبول بتطبيق الحكم الذاتي في غزة أولاً» (**القدس العربي**، ٢٩ ـ ١٩٩٣/٥/٣٠).

لكن الفلسطينيين يشكّكون في صدقية هذه الادعاءات. صحيح ان البعض في أوساط الطرفين اعتبر «اعادة [احياء] الخط الاخضر، ولو بشكل جزئي، انجازاً مهماً بنظر الفلسطينيين [الّا ان] ما يزعجهم هو ان الخط الجديد يضمّ القدس الشرقية، ويمنع عرب المناطق [المحتلة] من دخولها. وقد رأى [رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض] د. حيدر عبدالشافي، ان اسرائيل حاولت اشغال الفلسطينيين بموضوعات مثل الابعاد والطوق الامني المفروض على القدس بهدف منح شرعية لهذه الاجراءات» (داني روبينشتاين، «أدرك الفلسطينيون ان